

إطار قانوني مقترح لمواجهة مشكلة وجود الألغام في الأراضي

المصرية

(دراسة تطبيقية علي منطقة الساحل الشمالي الغربي)

رسالة مقدمة من الطالبة

آمال حسن محمد حسن

ليسانس حقوق – كلية الحقوق – جامعة القاهرة – ١٩٩٠

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٨

صفحة الموافقة على الرسالة

إطار قانوني مقترح لمواجهة مشكلة وجود الألغام في الأراضي المصرية

(دراسة تطبيقية على منطقة الساحل الشمالي الغربي)

رسالة مقدمة من الطالبة

آمال حسن محمد حسن

ليسانس حقوق – كلية الحقوق – جامعة القاهرة – ١٩٩٠

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة:

التوقيع

١ - د. فيصل زكي عبد الواحد

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق
جامعة عين شمس

٢ - د. محمد السعيد رشدي

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق
جامعة بنها

٣ - د. جمال الدين أحمد حواش

أستاذ إدارة الأزمات والتفاوض – أكاديمية ناصر العسكرية العليا
كلية الدفاع الوطني

٤ - د. طلعت موسى

أستاذ إدارة الأزمات والتفاوض – أكاديمية ناصر العسكرية العليا
كلية الدفاع الوطني

إطار قانوني مقترح لمواجهة مشكلة وجود الألغام في الأراضي المصرية

(دراسة تطبيقية على منطقة الساحل الشمالي الغربي)

رسالة مقدمة من الطالبة

آمال حسن محمد حسن

ليسانس حقوق – كلية الحقوق – جامعة القاهرة – ١٩٩٠

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :-

١ - د.١/ فيصل زكي عبد الواحد

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني – كلية الحقوق
جامعة عين شمس

٢ - د.١/ جمال الدين أحمد حواش

أستاذ إدارة الأزمات والتفاوض – أكاديمية ناصر العسكرية العليا
كلية الدفاع الوطني

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / ٢٠١٨/

موافقة مجلس المعهد / ٢٠١٨/ موافقة مجلس

الجامعة / ٢٠١٨/

٢٠١٨



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا
إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

(سورة البقرة الآية ٣٢)



إهداء

الى الانسان الانسان الغائب الحاضر

الى

الروح التي سكنت روجي..

الى روح والدي حسن شلقامى الذى علمنى معنى الانسانية

ابى مازالت المجالس تطيب بذكرك

والى والدتى السيدة الفاضلة التى علمتنى اخلاقيات الحياة

وإلى من سار معي نحو الحلم خطوة بخطوة ..

زرعناه معاً وحصدناه معاً وسنبقى معاً بإذن الله ..

الى زوجى الحبيب وأبنائى الاعزاء

وعائلتى الغالية

اهدى لكم ثمرة علمى وجهدى

المستخلص

أصبحت قضية الألغام الأرضية تستحوذ على حيز كبير من الإهتمام العالمى بسبب الآثار الإنسانية المروعة لها، حيث كان الهدف من هذه الألغام فى بادئ الأمر ينحصر فى مجرد حماية الأهداف والمنشآت العسكرية، ولكنها تحولت الى أدوات فتاكة للدمار وللقتل ضد المدنيين الأبرياء، مما أبعد الألغام الأرضية عن مجرد وسائل عسكرية مستخدمة فى ظروف القتال التقليدى الى أدوات لقتل المدنيين دون تمييز، ولفترة تستمر لزمان طويل عقب إنتهاء عمليات القتال. تبدو خطورة قضية الألغام على الصعيد العالمى واضحة فى انتشار أعداد هائلة من الألغام الأرضية فى الكثير من قارات العالم، حيث يقدر عدد الألغام على الصعيد العالمى بحوالى ١١٠ مليون لغم، وأغلبها موجود فى الشرق الأوسط وإفريقيا ومن ثم، كان من الطبيعى أن يزداد الإهتمام العالمى بقضية الألغام الأرضية خلال السنوات القليلة الماضية.

وتتضح خطورة هذه المشكلة على الصعيد الوطنى اذا ما اخذنا فى الاعتبار ان مصر تعتبر اكبر دولة فى العالم متضررة من الألغام بحكم وجود اكبر عدد من هذه الألغام فى اراضيها، والبالغة حوالى ٢٢,٧ مليون لغم فى مصر وحدها، من بين ١١٠ ملايين لغم من بين أجمالى الغام العالم مما يعني ان الألغام الموجودة لدى مصر تمثل خمس الألغام الموجودة على مستوى العالم ويعد مستوى تركيز الالغام الارضية فى مصر هو الثانى على مستوى العالم حيث تشكل ٢١% من إجمالى الإلغام الأرضية المزروعة فى العالم وتنتشر هذه الالغام أيضا على مساحة تبلغ ٢٤٨ الف هكتار تمثل ٢٢% من اجمالى مساحة مصر تمتد منطقة الالغام من محافظة مطروح إلى محافظة الإسكندرية .

وتهدف الدراسة إلى بيان الإطار القانونى الدولى الحاكم لمواجهة مشكلة الالغام فى ضوء المبادئ العامة للقانون الدولى الإنسانى و فى إطار الاتفاقيات الدولية وما يترتب من تحقق للمسؤولية الدولية فى حالة انتهاك الدول لقواعد ومبادئ القانون الدولى وكذلك كيفية مواجهة مشكلة الالغام على الصعيد الوطنى من خلال إبراز المخطط الإستراتيجى لتنمية الساحل الشمالى الغربى" التطهير والتنمية والتى تعنى ربط عملية إزالة الالغام بقضية التنمية . وقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها ان مسؤولية مكافحة الالغام لا تقع فقط على الدول المسؤولة عن زراعتها والتى خالفت القوانين والأعراف الدولية التى توجب إزالتها فور إنتهاء العمليات العسكرية ، بل تقع مسؤولية مكافحة الألغام على المجتمع الدولى ككل ممثلا فى الامم المتحدة ، باعتبارها وفقا لميثاقها مسؤولة عن حفظ

الامن والسلم الدوليين ,وتظهر النتائج ايضا أن هناك إهتمام عالمي لمواجهة كارثة الألغام. ولعل الحملة الدولية لحظر الألغام التي بدأت نشاطها منذ عام ١٩٩١، وتدخل الأمم المتحدة بثقلها وامكانياتها من عام ١٩٩٤ للبحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة والذي اسفر عن إتفاقية دولية تحظر وتحرم إستخدام الألغام الأرضية.

كما توصلت الدراسة الى أن الألغام معوق لتنفيذ الخطط التنموية وأن هناك امكانية تحقيق تنمية شاملة لوجود الإمكانيات التنموية الكبيرة لمنطقة الساحل الشمالي الغربي في مجالات اقتصادية متنوعة إذا ما تمت إزالة الألغام منها، كما أن توفير القواعد المعلوماتية السليمة يمكن أن يساهم في تفعيل خطط إزالة الألغام لتحقيق خطط التنمية على أسس سليمة .

المخلص

أهداف الدراسة:

تعتبر مشكلة الألغام بالساحل الشمالى الغربى فى مصر جزءا من مشكلة عالمية تتمثل فى إنتشار الألغام فى فى عدد كبير من دول العالم , ويهدف البحث فى تناوله لمشكلة الألغام فى مصر الى معالجتها وتحليلها من منظور الجوانب القانونية والتنمية , من خلال محورين على النحو التالى:

اولا : مواجهة مشكلة الألغام على المستوى الدولى

من خلال التعرف على الكيان القانونى الدولى لمشكلة الألغام وفقا للأعراف والمواثيق الدولية,و يتمثل ذلك البعد التشريعى فى المحددات القانونية التالية:

- ١- بيان الإطار التنظيمى للألغام من خلال التعرف على ماهيتها وطبيعتها وأنواعها والتأثيرات السلبية لها.
- ٢- التعرف على الأطر القانونية لقواعد القانون الإنسانى الدولى فيما يتعلق بحماية البيئة التى اعتبرتها الجيل الثالث لحقوق الإنسان وعليه وجب حماية هذا الحق الإنسانى المتمثل فى وجود بيئة سليمة.فى ظل اتفاقية لاهأى وجنيف وبرتوكولاتها اللاحقة عليها.
- ٣- تتبع المسار القانونى لمبادئ وأحكام القانون الدولى الإنسانى فيما يتعلق بحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة والحروب وبيان مشروعية استخدام الألغام او عدم مشروعيتها فى ضوء تلك المبادئ.
- ٤- إجراء دراسة تحليلية للإطار القانونى الحاكم لمشكلة الألغام الأرضية فى إطار الاتفاقيات الدولية الخاصة بها وكيف تصدى المجتمع الدولى لمعالجة هذه المشكلة باعتبارها مشكلة عالمية.

ثانيا: مواجهة مشكلة الألغام عل المستوى الوطنى

تتمثل مواجهة مشكلة الألغام على المستوى الوطنى فى تحقيق الإستراتيجية الوطنية لتنمية الساحل الشمالى الغربى وظهيرة الصحراوى من خلال تحديد الأدوار والمهام وهذه الإستراتيجية تتخذ بعدا تمويا و تتبنى منهجين هما التطهير والتنمية معا و يتضح ذلك على النحو التالى:

- ١- إجراء تحليل وصفى للإستراتيجية الوطنية لتنمية الساحل الشمالى الغربى وظهيرة الصحراوي من خلال توضيح وتحليل المقومات التنموية للساحل الشمالى الغربى ثم تحليل توجهات التنمية الشاملة بالساحل الشمالى الغربى وعلاقتها بالألغام.
- ٢- محاولة الكشف عن الدور الذى تقوم به وزارة الدفاع المصرية بإعتبارها الجهة المنوط بها الإزالة وتطهير المنطقة من الألغام من خلال خطة شاملة لإزالة الألغام في مصر، تعرف باسم (الاتجاه الإستراتيجي الشمالى الغربى).
- ٣- التعرف على الدور الذى تقوم به الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالى الغربى بإعتبارها الية مدنية تهدف إلى ربط قضية التنمية بعملية إزالة الألغام بحيث تكون عملية الإزالة جزء لا يتجزأ من أي مشروع يتم تنفيذه بالمنطقة وهي خطة متكاملة تضم رؤية إستراتيجية شاملة وخطط تنموية لمنطقة الساحل الشمالى الغربى حتى عام ٢٠٢٢ بإجمالي استثمارات تصل إلى ٦٠ مليار جنيه مصري وتشمل قائمة متكاملة من المشروعات (صناعية- زراعية- بيئية- سياحية- بنية أساسية- عمران وإسكان- خدمات اجتماعية).
- ٤- إبراز جهود المؤسسات والهيئات الوطنية المعنية بمخاطبة المجتمع الدولي ، لإيجاد سبيل لمعاونتها لتطهير منطقة الساحل الشمالى الغربى من الألغام .
- ٥- وضع تصور لآليات مقترحة لمواجهة مشكلة الألغام.

مشكلة الدراسة

تعتبر مشكلة الألغام الأرضية واحدة من أعقد المشكلات الإنسانية والإقتصادية والأمنية في مصر، حيث تسببت هذه المشكلة فى وقوع الآلاف من القتلى والمصابين على مدى ما يزيد عن نصف قرن من الزمن، بالإضافة الى تعطيل عملية **التنمية** الإقتصادية والإجتماعية فى المناطق المتضررة من الألغام، علاوة على ما تشكله هذه القضية من أبعاد أمنية وقانونية وبيئية.^(١)

وتتثير مشكلة الألغام عدة أبعاد على مستويات مختلفة **على النحو التالى:**

البعد الإنسانى والاجتماعى : يعد البعد الإنسانى بعدا هاما لمشكلة الألغام في مصر حيث يتضح في إحداث وفيات وإصابات بالغة لأهالي المناطق المتضررة. وتشير البيانات إلى أن إجمالي الخسائر البشرية منذ عام ١٩٨٢ - ٢٠٠٥ في نطاق الصحراء الغربية بلغت

^١ (ينظر: احمد إبراهيم محمود، **مشكلة الألغام الأرضية في مصر**، أحوال مصرية، الأهرام الرقمى، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٢٢ .

٨٣١٣ فرد منهم ٦٩٦ قتيل و ٧٦١٧ جريح مصاب بجانب وجود الكثير من الحالات غير المسجلة. كما بلغت الحوادث المسجلة لانفجار الألغام أكثر من ٥٠ حادثة..^(٢)

البعد الاقتصادي : تسببت الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب إلى تراخي جهود التنمية بالساحل الشمالى الغربى وظهيرة الصحراوى فى عديد من المناطق والمساحات ذات الإمكانيات التنموية فمشكلة انتشار الألغام يظهر جليا فى كون الألغام معوق لتنفيذ سياسات وخطط التنمية على كافة المستويات كما يلي:^(٣)

١- **على المستوى الاستراتيجى** يعرقل انتشار الألغام والأجسام الصلبة تحقيق الترابط الإقليمى والتكامل الوظيفى، خاصة بين محافظات الإسكندرية ومطروح والوادي الجديد نظراً لصعوبة تنفيذ الشبكة الحيوية لل عمران، فحقول الألغام بمناطق الحماة والضبعة ومطروح وسيدى برانى والسلوم تمثل قيداً على تحديد مسار الطريق الساحلى الدولى، ومن ثم، يشكل تواجد الألغام عائقاً كبيراً أمام توطين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الدافعة لجهود التنمية على هذه المحاور.

٢- **على المستوى الإقليمى :** يعوق تواجد حقول الألغام بالمناطق المذكورة عالىة إقامة عدد من القرى المركزية الرئيسية التى تخدم مجموعة من القرى التابعة والتجمعات الريفية بنطاق خدمة يبلغ ٢٥ كم من نقطة المركز، كما يحول تواجد الألغام والأجسام الصلبة دون إنشاء المراكز والقرى السياحية المستهدفة فى كل من العلمين وسيدى عبد الرحمن ورأس الحكمة ومطروح، فضلاً عن أنه يلقى بظلاله على تنمية الظهير الصحراوى للشريط الساحلى، وعلى مستهدفات خطط وبرامج تنمية سياحة السفاري خاصة، والسياحة البيئية عامة.

٣- **على المستوى المحلى :** يحول انتشار حقول الألغام دون التوسع فى مساحات المراعى والزراعة المطرية ودون إقامة التجمعات الريفية بمناطق الاستصلاح الزراعى، خاصة عند الضبعة، كما يضيق من فرص الاختيار السليم - تبعاً لطاقت الخدمة - للمواقع الخدمية، كالاستراحات ومراكز الإسعاف السريع ومحطات خدمة السيارات ووحدات الاتصال الهاتفي. فضلاً عن عرقلة إقامة بعض التجمعات السكانية التى تخدم القطاعات التنموية من زراعة ورعى وسياحة وصناعة وتعيين..الخ.

٢ (ينظر:وزارة التخطيط، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى- إستراتيجية وخطة التنمية الشاملة للساحل الشمالى الغربى وظهيرة الصحراوى: فى إطار تفعيل برنامج إزالة الألغام - المجلد الأول- يناير ٢٠٠٣.ص. ١١١

٣(ينظر: وزارة التخطيط، تحديث إستراتيجية وخطة التنمية الشاملة للساحل الشمالى الغربى وظهيرة الصحراوى(٢٠١٠-٢٠٣٢)، الملخص التنفيذى، إبريل ٢٠١١.ص. ١١٣.

ويعتبر انتشار الألغام من القيود والمحددات الرئيسية للمخططات العمرانية للمدن والقرى المتواجدة في نطاقها، وجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية العمرانية الخاصة بالمناطق البدوية بمطروح وسيله.

٤- **على مستوى المالى " تكاليف الإزالة":** فإن الجانب المالى لإزالة وتطهير حقول الألغام في الصحراء الغربية يعتبر مشكلة بالغة الأهمية بسبب ارتفاع تكاليف الإزالة والتطهير، كما أن الصعوبات الكثيرة المحيطة بعمليات اكتشاف مواقع الألغام تزيد كثيرا من تكاليف إزالة وتطهير تلك الحقول، وتذهب بعض التقديرات إلى أن تكلفة إزالة اللغم الواحد ربما تتراوح بين ٣٠٠ ١٠٠٠ دولار، علي الرغم من أن ثمن شراء اللغم ذاته ربما لا يزيد علي ٣ دولارات.

البعد الامنى : تتسبب وجود الألغام فى حدوث مخاطر أمنية هامة تزيد من فداحة حقول الألغام الأرضية فى الصحراء الغربية وسيناء، فمع تنامي وتيرة الإرهاب أصبحت الألغام أحد مصادر حصول الجماعات المتطرفة فى مصر على المتفجرات، والتي تستخدمها فى تنفيذ العمليات الإرهابية، كما إن الألغام أصبحت أيضا تجارة تقوم على بيع الألغام وإستخراج المواد المتفجرة منها والمتاجرة بها ثم بيع المعادن المتبقية منها كخردة.

البعد القانونى: إن استخدام الألغام الأرضية والذي يتجاوز مبدأ الضرورة العسكرية ثم أمتناع الدول المسؤلة عن زراعتها بإزالتها فور الإنتهاء من العمليات العسكرية وعمليات القتال يمثل إنتهاكا لقواعد القانون الدولى الإنسانى خصوصا القواعد العامة المنظمة للحرب، كما أن الأصل فى وظائف الأسلحة هو إقصاء الجنود عن القتال وأن أى سلاح يتم تصميمه لإحداث إصابات تزيد عن هذا الهدف يعتبر سلاحا محرما مما يثير إشكالية قانونية حول مشروعية إستخدام الألغام الأرضية ومبررات الحظر. (٤)

البعد البيئى: تمثل التهديدات البيئية الناتجة عن الألغام الأرضية والمواد المتفجرة من مخلفات الحرب تهديدات للنظم الإيكولوجية البرية والمائية منها تلوث التربة والتلوث الكيميائي لشبكات المياه وتدهور التربة وإزالة الغطاء النباتي وفقدان التنوع البيولوجي (٥).

٤ (ينظر: أحمد إبراهيم محمود، مشكلة الألغام فى مصر ومسئولية المجتمع الدولى، قضايا وأراء الأهرام العربى، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، العدد ١٢، ١٥ فبراير ٢٠٠٠، ص ١٢٣).

٥ (ينظر: تقرير معهد الكويت للأبحاث العلمية حول التأثير البيئى للألغام الأرضية والمواد المتفجرة من مخلفات الحرب والأعمال المتعلقة بالألغام فى العالم العربى الكويت ١٠ ديسمبر ٢٠١٣، ص ٧٥).

تساؤلات الدراسة:

فى ظل عدم إدراج مصر على خريطة العمل الدولية لمكافحة الألغام، وبما أن الألغام المزروعة في الاراضى المصرية ككل هي قضية تمس الحقوق المصرية قبل المجتمع الدولي، تثار عدة تساؤلات تنقسم الى شقين:

الشق الأول: تساؤلات تتصل بالمسؤولية القانونية والإنسانية قبل المجتمع الدولي في إطار المبادئ والمواثيق القانونية الدولية :

- ١- هل تكفل مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني في وضعها الرأهن الحماية الواجبة للبيئة الطبيعية أثناء فترة النزاعات المسلحة والحروب؟
- ٢- لماذا لم تنص الاتفاقيات (اتفاقية اوتاوا)الحاكمة لمسألة الألغام على المسؤولية القانونية للدول الزارعة للألغام وعن وجوب إزالتها؟
- ٣- ماهية الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والدول المانحة فى تقديم المساعدات الفنية والمالية لإزالة تلك الألغام؟

الشق الثاني: تساؤلات تتصل بالمسؤولية الوطنية قبل المجتمع ذاته :

- ١- ما هى الاسباب والدوافع الوطنية المصرية لإزالة وتطهير الاراضى من الالغام خاصة في ظل قلة المساعدات الخارجية التي تلقتها مصر فى هذا الصدد مقارنة بحجم التكاليف الفعلية لإزالة الألغام ؟
- ٢- هل تعد مشكلة الألغام معوق لتنفيذ خطط التنمية فى هذه المنطقة الواعدة بالمكانيات التنموية الكبيرة ؟
- ٣- كيف يكون الدور المنوط للمؤسسة العسكرية المصرية تجاه مسؤوليتها الوطنية للتعامل مع الالغام و المتفجرات من مخلفات الحروب وهل يشير المجهود القومي والدور الفعال الذي تقوم به القوات المسلحة المصرية لتطهير تلك المنطقة من الألغام الى التعرف على الحجم الحقيقي لمعوقات وصعوبات إزالة الالغام فى الاراضى المصرية؟

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الموضوع محل الدراسة لأهمية مشكلة الألغام ذاتها واحتلالها حيزا من الاهتمام على الصعيد الدولي والوطنى على النحو التالى :

أولاً: الأهمية النظرية:

١- أصبح التحرك الدولي حاسماً ونشطاً في مواجهة هذه القضية . و اهتماماً دولياً واسع النطاق بمشكلة الألغام في العالم ومحاولة إيجاد سبل لمواجهتها , بعد أن كان العالم إلى وقت قريب يجهل هذه القضية تماماً ، أو لا يضعها في دائرة اهتمامه، ولعل الحملة الدولية لحظر الألغام التي بدأت نشاطها منذ عام ١٩٩١ ، وتدخل الأمم المتحدة بثقلها وإمكانياتها للبحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة وما تمخض عن الاهتمام الدولي بها في توقيع أكثر من ١٣٥ دولة على إتفاقية دولية تحظر وتحرم إستخدام الألغام الأرضية، كل ذلك أصبح مدعاة لتحقيق حاجة المجتمع الدولي الملحة لتضافر الجهود الدولية والإقليمية والمحلية لمواجهة هذا الحظر والقضاء عليه.^(٦)

٢- الاهتمام الدولي من خلال برنامج الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام التي تنفذها منظمة الأمم المتحدة، والذي أنشئ عام ١٩٩٤ لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالألغام وتقييم ورصد لمخاطر الألغام والذخائر غير المنفجرة، كما يضع سياسات ومعايير في هذا المجال. ويعمل أيضا البرنامج على حشد الموارد، ويقوم بأنشطة للدعوة دعماً للحظر العالمي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. كما تضطلع بمسؤولية توفير المساعدة في مجال الأنشطة المتعلقة بالألغام في سياق حالات الطوارئ الإنسانية ولحساب عمليات حفظ السلام بالإضافة إلى الحملات التي تقوم بها رابطة الأمم المتحدة التابعة للولايات المتحدة التي ساعدت على زيادة مشاركة الأفراد والجماعات المدنية في التبرع لحملة دولية هدفها تخليص العالم من الألغام الأرضية.^(٧)

٣- وعلى المستوى الوطني فقد أدى تواجد تلك الألغام والأجسام القابلة للانفجار إلى العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لمصر حيث تسبب وجود الألغام في عدم استفادة مصر على مدى أكثر من ٦٠ عاما من مناطق واعدة تنمويا

^(٦) ينظر: موقع هيئة الاستعلامات المصرية مشكلة الألغام في مصر www.sis.gov.eg/?lang=

^(٧) ينظر: موقع الأمم المتحدة , دور الأمم المتحدة في مكافحة الألغام. على الرابط التالي www.un.org/ar/peace/mine/unaction.shtml

ولكنها مزروعة بالألغام. وتوقف استصلاح حوالي مليون فدان صالحة للزراعة وعرقلة تنفيذ العديد من المشروعات القومية.^(٨)

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

بالرغم من ثراء منطقة الدراسة إلا أنها عانت لفترة طويلة من تباطؤ عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي ومن الأسباب الرئيسية - إن لم يكن أهمها على الإطلاق - لتعثر وتراخي جهود التنمية وال عمران هو تواجد الألغام والأجسام الصلبة من مخلفات الحرب العالمية الثانية والمنشرة على مساحة تربو ٢٥٠ ألف هكتار ومن منطلق تفعيل الاستفادة من موارد وامكانات منطقة الساحل الشمالى الغربى و إزالة ما يعترى جهود التنمية من تحديات والتي فى مقدمتها قضية إزالة الألغام فقد استهدف المخطط الإستراتيجى لإزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالى الغربى محل الدراسة التطبيقية وضع إستراتيجية تنمية وإطار تخطيطي عام تتبثق منهما برامج ومشروعات إنمائية روعى فى تقرير أولوياتها مردودها الأقتصادى والأجتماعى على المستوى المحلى والأقليمى والقومى بما يحقق الأستغلال الأمثل للموارد المتاحة والكامنة على حد سواء.^(٩)

وتبرز أهميته فى أن هذا المخطط الإستراتيجى لا يدعم فقط تنمية نطاق مهم وواعد فى الجمهورية ، ولكن فى أنه يعمل على تبنى سلسلة من المشروعات التنموية فى كافة القطاعات التى من شأنها دعم العلاقات المكانية والاتصالية بين هذا النطاق وباقى أنحاء الجمهورية، بما يتحقق معه تيسير انتقال السكان والعمالة، وتحقيق الانتشار السكانى، والأنشطة الإقتصادية المتنوعة، وبالتالي التنمية المستهدفة له مستقبلاً.^(١٠)

الجهات المستفيدة : وزارة الزراعة ووزارة الإسكان بالتعاون مع الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام بوزارة التعاون الدولى.^(١١)

الإجراءات المنهجية:

١-نوع البحث: تدخل هذه الدراسة ضمن البحوث الكشفية حيث تهدف إلى صياغة المشكلة والكشف عن أسباب وجودها وتتبعها ومحاولة الوصول لحلول لمواجهتها.

^(٨) ينظر: الموقع الرسمى لوزارة الخارجية على الرابط التالى:

http://www.mfa.gov.eg/Arabic/EgyptianForeignPolicy/InternationalOrgRelation/DisArm/Pages/DisArm277land_mines.aspx

^(٩) ينظر: وزارة التخطيط، تحديث إستراتيجية وخطة التنمية الشاملة للساحل الشمالى الغربى وظهيرة الصحراوي (٢٠١٠-٢٠٣٢)، الملخص التنفيذى، إبريل ٢٠١١، ص. ١٢٤

^(١٠) ينظر: موقع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ٢٢-أغسطس ٢٠١٤ على الرابط

التالى <http://newcities.gov.eg/dispNews.aspx?ID=891> ugn h

^(١١) ينظر: موقع منتدى الجيش العربى على الرابط www.arabic-military.com

٢-**المنهج المستخدم:** يشير مفهوم المنهج إلى الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث في تناوله للمشكلة موضوع البحث محل الدراسة وسوف يتم استخدام المنهج التاريخي -المنهج الوصفي -المنهج الاستنباطي وذلك على النحو التالي:

أ-**منهج البحث التاريخي:** ويتم فيه دراسة الخلفية التاريخية للألغام والتتبع التاريخي وتطور المسار القانوني للقواعد القانونية الحاكمة والمنظمة لمشكلة الألغام وفقا للاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الشأن ومبادئ القانون الدولي الانساني .

ب-**منهج البحث الوصفي:** والذي يقوم على الأسلوب العلمي في جمع البيانات والمعلومات عن المشكلة التي تثيرها الدراسة.

ج- **منهج البحث التحليلي:** الذي يقوم بتحليل القواعد والمبادئ القانونية وخطة التنمية المرتبطة بموضوع الدراسة .

ج-**منهج البحث الإستنباطي:** يتم إستنباط الحلول لمواجهة المشكلة بغرض التوصل إلى نتائج مفيدة أو البحث عن أفضل الحلول للمشكلة موضوع الدراسة.

٣-**أدوات البحث:** يتم إستخدام الاستبيان لجمع البيانات من خلال التقارير والدراسات البحثية الصادرة من الجهات والوزارات المعنية كذلك الكتب والمراجع التاريخية والقانونية والدراسات السابقة والخرائط المرتبطة بموضوع الدراسة .